IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون - جامعة واسط للمدة من 17 - 18 نيسان 2024

مفهوم النوع الاجتماعي وصراع الجنسين وفق منظور التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية

د. علي بلاسم طراد آل چهف [1]

المستخلص

إن استخدام مفاهيم أو مصطلحات ايديولوجية تتعلق بالذكورة أو الأنوثة أو الحياة الأسرية والحياة الجنسية تحمل قيم ومفاهيم نشأت وتطورت في مجتمعات غربية كمصطلح (النوع الاجتماعي أو الجندر) التي من شأنها تغير البنية الاجتماعية لتركيبة الأسرة الطبيعية النمطية ذات الفطرة الربانية من دون المراعاة للخصوصيات الدينية والثقافية وللأعراف المجتمعية لمجتمعات أخرى لا تعلم للحياة الأسرية سوى نمطا طبيعيا واحدا اصطلحت عليه كونها لا تخالف الفطرة الإنسانية السليمة والنقية التي فطر الله الناس عليها من خلال العولمة الثقافية والاتفاقيات الدولية التي تستهدف خلخلت هذا الكيان الاجتماعي وخصوصا في العالم الإسلامي، وسعي هذه الفلسفة لخلق الأسر اللانمطية التي تدعو للشذوذ والتأكيد على إن الاختلاف بين الذكر والأنثى لا علاقة له بالاختلافات العضوية بمعنى أنه لا توجد ذات مذكرة أو ذات مؤنثة، وإنما الذات الإنسانية تولد حيادية وأن مسألة الذكورة والأنوثة ما هي إلا صناعة اجتماعية ودنية وان الجنس لا يحدد طبيعة الإنسان، وإنما يحددها المجتمع من خلال تقسيم الأدوار وفقا لتركيبة البيولوجية لكلا الجنسين.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، الأسرة الطبيعية، الجنس، التشريع، المواثيق الدولية

انتساب الباحث
[1] كلية القانون، جامعة العين العراقية، العراق، التاصرية، 64001

[1] Aliblasm11@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الثاني 2025

The Concept of qender and qender Conflict Accordinq to the Perspective of National Leqislation and International Conventions

Dr. Ali Blasim Trad Al-Jahf [1]

Abstract

The use of ideological concepts or terms related to masculinity, femininity, family life, and sexuality carry values and concepts that originated and developed in Western societies, such as the term (gender or gender), which would change the social structure of the typical natural family structure with a divine essence, without taking into account religious and cultural specificities and customs. Societal societies Other societies teach family life only one natural pattern that they have termed as it does not contradict the sound and pure human nature that God has created people with through cultural globalization and international agreements that aim to disrupt this social entity, especially in the Islamic world, and this philosophy seeks to create non-stereotypical families that call for To anomalies and to emphasize that the difference between male and female has nothing to do with organic differences, meaning that there is no masculine or feminine self, but rather the human self is born neutral, and that the issue of masculinity and femininity is a social and worldly creation, and that gender does not determine human nature, but rather society determines it by dividing roles according to The biological composition of both sexes.

Keywords: Gender, Natural Family, Sex, Leqislion, International Conventions

Affiliation of Author
[1] College Of Law, ALAYEN University, Iraq, Alnasiriya, 64001

[1] Aliblasm11@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Jan. 2025

المقدمة

لقد هيمنت قضية المرأة وما تعانيه من الفقر والتمييز العنصري وعدم المساواة وتقييد حريتها، وخصوصا بعد فترة الستينيات، وبعد ما ظهر في قاموس الحركات النسائية في الغرب في الولايات المتحدة ثم في أوروبا قبل أن ينتقل تداوله إلى الدول العربية والإسلامية، باعتبارها قضيةً مشتركةً بين الشعوب والمجتمعات كافةً، على خطاب وأدبيات الكثير من الجمعيات والأحزاب والحركات الاجتماعية والنسائية في العالم وفي بلدان عدة عربية وإسلامية، وقد باتت مقررات ومواثيق المؤتمرات التي عقدتها

الأمم المتحدة في قضية المرأة، مقررات ومواثيق عالمية، وعلى الدول الموقعة عليها أن تكون ملزمة بتطبيق ما وقعت عليه أمام مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، وأن تكون ملزمةً بتقديم تقارير دورية عن مدى التقدم في تطبيقها أمام لجان مختصة، ومن أجل التأكيد على هذه العالمية وتبريرها، تم دمج موضوعات المرأة، مثل "الجندر، والمساواة، والتمكين" مع قضايا كبرى وذات اهتمام عالمي في برامج الأمم المتحدة ومؤتمراتها، مثل التنمية المستدامة، والسكان وغيرها، وتم في الوقت نفسه الربط بين تحقيق هذه القضايا الكبرى مع تحقيق المساواة وتمكين المرأة، وتغيير الأنماط الثقافية السائدة، وتبني مفهوم التنمية ببعد مستدام على سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بإلغاء جميع أنواع التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، وكذلك تبني ثقافة جديدة في المجتمع تعتبر الذكورة والأنوثة فروقات بيولوجية لا يترتب عليها أي فروقات ثقافية، أو اجتماعية، أو مهنية، كما اعتبر "الجندر" الأمومة والأبوة دورين اجتماعيين بعد أن فصلهما عن بعدهما البيولوجي، وأن الأنوثة والذكورة ماهما إلا نتاج التربية والثقافة والعادات الاجتماعية، وإذا تغيرت هذه الثقافة تغير معها مفهوما الذكورة والأنوثة، وقد تطورت فكرة الجندر من المطالبة بحقوق المرأة في المساواة بالأجر مع الرجل إلى المطالبة بالمساواة الكاملة في جوانب الحياة كافة، الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأصبح مفهوم الجندر "النوع الاجتماعي" تعبيرا عن اختلاف بيولوجي بين الجنسين لا يجب أن يؤدي إلى تحديد مسبق ونمطي للأدوار الاجتماعية والثقافية والإنتاجية، أي الانقلاب على الحقائق الفطرية الكبرى التي تتشكل منها الأسرة والإنسانية، وقد تم عولمة هذه الفلسفة بالقوة، وفرضت على كل العالم دون استثناء، وبدون مراعاة لخصوصيات الشعوب والمجتمعات، متحدية كل الديانات السماوية والتجربة الإنسانية منذ بدء الخليقة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على مصطلح النوع الاجتماعي "الجندر" وتوضيح دلالته وصراعه الشرس على مخالفة فطرة ونظام الزوجية الذي يعد النواة الأولى لبناء الأسرة المتماسكة والكريمة، وتفكيك حقيقة الزوجية (ذكر/أنثى) من إنكار وجود اختلافات وخصائص أنثوية وأخرى ذكورية باعتبارها ضرورة بيولوجية لاستمرار النوع الإنساني، ودعوته للشذوذ وتكوين الأسر اللانمطية، ومناداته إلى شعار مؤداه إن المرأة تملك جسدها، وهي دعوة للإباحية الجنسية والتبرج والتعري بين مجتمع النساء.

مشكلة البحث: تمكن مشكلة البحث في تسأل مفاده؟ ماحقيقة مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر"؛ وماهو الدور الذي يلعبه هذا المفهوم في تفكيك تماسك الأسرة واستمرار النوع الإنساني، من خلال تذويب الفروقات النفسية الظاهرية والباطنية بينهما، والتركيز على شعور الإنسان بنفسه لا على الخلقة التي خلقها الله عليها.

نطاق البحث: يتمحور حول مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" وعلاقته بالذات الذكورية والذات الأنثوية وبناء الأسرة اللانمطية ودعوته للاعتراف بالشذوذ الجنسي وصولا إلى تشريع نظام أسري مختلف يقوم على أسرة من جنس واحد (رجلين أو امرأتين)، وإلى قبول ممارسة اجتماعية مغايرة هي "المثلية الجنسية"، والاعتراف بالشذوذ وحماية حقوق الشواذ، والسعي لبولهم من قبل المجتمع الدولي.

منهج البحث: لمعالجة إشكالية البحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل ظاهرة النوع الاجتماعي (الجندر) وابعاده على علاقة الجنسين (الذكر/الأنثى) ونتائجه على نظام الزوجية، ومدى مطابقة للخصوصيات الدينية والثقافية وللأعراف المجتمعية لمجتمعات أخرى لا تعلم للحياة الأسرية سوى نمطا طبيعيا واحدا اصطلحت عليه كونها لا تخالف الفطرة الإنسانية السليمة والنقية التي فطر الله الناس عليها، ولتعزيز ذلك استعانينا بالمنهج المقارن من خلال عرضنا للرؤية المجتمعية الغربية والهيئات والمنظمات الدولية والرؤية القرآنية.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث على مقدمة ومطلبين وخاتمة: تناولنا في المطلب الأول، مفهوم النوع الاجتماعي والذي تم تقسمه على فرعين، تناولنا في الفرع الأول، تعريف النوع الاجتماعي، وفي الفرع الثاني، النوع الاجتماعي ومعاداته لفطرة ونظام الزوجية، ودرسنا في المطلب الثاني، الرؤية القرآنية وفلسفة الجندر بالعلاقة الزوجية والأسرة، وتم تقسيمه على ثلاثة فروع بحثنا في الفرع الأول، الرؤية القرآنية بزوجية الإنسان بالعلاقة الزوجية، وفي الفرع الثاني، فلسفة الجندر وعلاقة الأسرة، أما الفرع الثالث، بينا دور التشريع في بيان فلسفة النوع الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم النوع الاجتماعي

ظهر مفهوم النوع الاجتماعي"الجندر" (Gender) وهو كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي "جينس" (Genus)، والجنس من حيث الذكورة والأنوثة، وقد اصطلح على ترجمتها إلى العربية بكلمتين "النوع الاجتماعي"،

وتعد الباحثة الإنكليزية (آن أوكلي) [1] هي من أدخلت المصطلح إلى علم الاجتماع، حيث دخل النوع "الجندر" في عقد السبعينيات مِن القرن العشرين في حقل الدراسات الاجتماعية، باصدارها كتاب (الجنس والنوع والمجتمع) الذي نشر سنة 1972، والذي يعد ترجمة لمصطلح "الجندر" وتوضح أوكلي أن كلمة "سكس" (Sex)، أي: الجنس، تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، في حين يشير "الجندر" إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعيا إلى الذكورة والأنوثة، أي بمعنى الجنس من حيث الذات المذكرة والذات المؤنثة التي تتكون من خلال المجتمع، جاء ذلك على خلفية ما ورد وعلى مدى قرون في وسط المنظمات الدولية والمدينة المطالبة بضرورة النهوض بأوضاع المرأة وانصافها، ثم في أواخر الثمانينات انتشر المصطلح في أمريكا وأنتقل إلى أوربا، وكان أول ظهور له عبر مؤتمر "السكان والتنمية" الذي عقد في القاهرة عام 1994.

وكانت الكاتبة الفرنسية (سيمون دي بوفورا)[2] قد سبقت الباحثة الإنكليزية (آن أوكلي)، في التمهيد للتنظير عن مفهوم "الجندر" من خلال أصدرها كتاب (الجنس الأخر) في سنة 1949، الذي يعد الدستور المؤسس للحركة النسوية في العالم، وتعتقد دي بوفورا "إن الأنثى تولد إنسان ثم تصنع امرأة" وإن تحرر المرأة رهين بمدى استطاعتها تغيرالصورة التي ينظر بها الرجل لها ولخصائصها الجسدية والنفسية، ومدى تحررها من الموروث الثقافي، وترى إن الأنثى تتحول إلى امرأة ضمن واقع ذكوري متسلط تشكلت شخصيته انطلاقا من مفهوم السلطة الاقتصادية عبر العصور، وبذلك صرحت دي بوفورا "إن الشخص لا يولد امرأة بل يصبح امرأة، وإن الأمومة خرافة، ولا يوجد هناك غريزة للأمومة، وإنما ثقافة المجتمع هي التي تصنع هذه الغريزة، ولهذا نجد إن الأمومة تعتبر وظيفة اجتماعية" مما ولد مصطلحا جديدا وهو "الصحة الإنجابية"، الذي يهدف إلى معالجة الإشكاليات الناتجة من وظيفة المرأة بوصفها أما على مستوى الإنجاب، والتي قد تقف عائقا أمام ممارستها لدورها الجندري المساوي لدور الرجل، ومن هذه الإشكاليات أيضا الحمل والرضاعة، وغيرها من الوظائف الفيزيولوجية للمرأة، ولهذا تكون لها الأحقية المطلقة في الإجهاض.

ومفهوم "الجندر" يوضح الفروق بين الرجل والمرأة الحاصلة والدور الاجتماعي المنوط بهما، والإطار الثقافي والوظيفة لكل منهما، وتعد هذه الفروق هي نتاج لعوامل دينية وثقافية، وسياسية واجتماعية، وهذه الفروق ما هي إلا صناعة من صنع البشر مرت عبر تاريخهم الطويل، وهي فروق من الممكن تجاوزها من خلال المساواة بين الرجل والمرأة في حين لا يمكن فعل ذلك في الفروق الفيزيولوجية بين الرجل والمرأة التي تقف حاجزا استفهاميا أمام المساواة المطلقة.

الفرع الأول: تعريف النوع الاجتماعي

ولبيان تعريف النوع الاجتماعي"الجندر"، يتطلب تقسيم المطلب على فرعين، الفرع الأول، تعريف النوع الاجتماعي لغة، أما الفرع الثاني، فيكون تعريف النوع الاجتماعي اصطلاحا، وكالآتي:

أولا: تعريف النوع الاجتماعي لغة:

"الجندر" في اللغة يستخدم لتصنيف الأسماء والصفات، أو يستخدم محلا مبنيا على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات، وقوالب لغوية بحتة، أو هو المنحنى السلوكي أو الثقافي أو النفسي النمطي الخاص بأحد الجنسين، أي إن هناك منحى أنثوي ومنحى ذكوري، فليس هناك بحسب هذا المعنى سلوك أو ثقافة أو حالة نفسية فيها خصائص مشتركة أنثوية وذكورية [، وورد إن الجندر مجموعة فرعية داخل مجموعة نحوية من علم النحو مثل، الأسم والحال، والصفة والفعل، أي تعلق بتأنيث العبارة أو تذكيرها إذا كانت أسما أو فعلا أو صفة أو حال.

ثانيا: تعريف النوع الاجتماعي اصطلاحا:

بحسب هيئة الأمم المتحدة إن "الجندر": "الأدوار والسلوكيات المحددة اجتماعيا لكل من المرأة والرجل ولا علاقة لها بالاختلافات العضوية، أي الصورة التي ينظر بها المجتمع للمرأة والرجل والخصائص المتعلقة بالنساء والرجال التي تتشكل اجتماعيا وثقافيا[3].

أما منظمة الصحة العالمية فعرفت "الجندر" بأنه "المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية [4]

ويبدو أن هذين التعرفين فيهما كثير من المراوغة حيث لم يصرحا بالشذوذ وإنما أشارا إليه، فإذا كانت الذكورة والأنثوة صناعة اجتماعية دينية، فمعنى هذا إن الذات الإنسانية تولد حيادية لا ذكر ولا أنثى مصداقا لمقولة عرابة الفكر النسوي سيمون دي بوفوار:"أن المرأة لا تولد امرأة، وإنما تصبح كذلك"، ويمكن اعتبار هذا تفكيك للأنوثة والذكورة مما يؤدي للحديث عن الجنس الواحد، أو الجنس الوسط بين الجنسين (بالإنجليزية: يوني سكس UNISEX)، أي إنه تم رد الواقع إلى عنصر واحد أو مبدأ واحد ينكر أي عدم التجانس أو أي تنوع، بل وينكر ثنائية ذكر/ أنثى، فالذكر مثل الأنثى والأنثى مثل الذكر[5].

إستبان لنا من مفهوم هذين التعرفين أن الجنس سواء كان (ذكر/أنثى) لا يحدد طبيعته الإنسان، وإنما يحدده المجتمع والثقافة

والدين ومن خلال ذلك تحدد التقسيمات والأدوار الخاصة بالرجل والمرأة، بمعنى أنه لا توجد ذات مذكرة أو ذات مؤنثة في جوهرها، وإنما تتشكل هذه الذات عن طريق المحاكات والتنشئة الاجتماعية، وما نظرة الذكر لنفسه والأنثى لنفسها وللذكر[6]، ومافد ذلك يمكن للأنثى أن تغير نظرتها لذاتها وتشعر إنها ذكر، ويمكن للذكر أن يغير نظرته لذاته ويشعر أنه أنثى وكل هذا مصطنع ويمكن تغيره والغاؤه تماما، ولا علاقة لطبيعة الأعضاء البيولوجية لكلا الجنسين (الذكر/الأنثى)، وهذا ما يطلقون عليه بالمصطلح العام بالهوية الجندرية (GENDER IDENTTTY).

وبحسب تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، لمفهوم النوع الاجتماعي بإن: هذه الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، تتغير بمرور الزمن وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى، أي أنها أدوار غير ثابتة، ولا يجب أن تكون كذلك [7].

وقد يكون تعريف ستولر الأقرب لمعنى الجندر والأوضح؛ إذ إنه "مصطلح له معان نفسية أو ثقافية أكثر منها بيولوجية، فإذا كانت التسميات الملائمة هي الجنس (ذكر) و (أنثى) فإن المصطلحات المرادفة لها بالنسبة للجندر هي (ذكوري) و(أنثوي) والأخيران يمكن ان يكونا مستقلين عن الجنس البيولوجي" [8].

وفي الموسوعة البريطانية عرف الجندر "بأنه شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى، ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية، إن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة؛ بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية، وتتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية، كلما نما الطفل [9].

وقد ظهر مصطلح (Gender) بالإنجليزية والذي يقابله (Genre) بالفرنسية أول مرة في العالم العربي والإسلامي عام 1979 في الفقرة التمهيدية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة اختصارا "سيداو" [10]، وكانت ترجمته آنذاك في النسخة العربية للاتفاقية تعني المساواة بين الجنسين، وكانت ترجمة مغلوطة لذلك لم ينتبه إلى خطورة مضمون المصطلح أي من الوفود العربية والإسلامية، فضلا عن ورده لمرة واحدة فقط، في حين ورد ذكره مرة أخرى عام 1994 في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان في (51) موضعا، منها ماجاء في الفقرة (19) من المادة (14) منه، التي تدعو لتحطيم كل أشكال التفرقة الجندرية، ولم يثار مفهوم المصطلح في المؤتمر[11]، ثم ظهر المصطلح وللمرة الثالثة بشكل واضح في وثيقة مؤتمر بكين الدولي عام 1995، وكانت النسخة الإنكليزية للمؤتمر قد ذكرت المصطلح (233) مرة دون أن تعرفه، وتحت ضغط الدول المحافظة تم تشكيل فرق عمل لتعريفه وخرجت لجنة التعريف بعدم تعريف المصطلح [12].

ولم تصل الوفود المشاركة في مؤتمر بكين إلى توضيح ماهية مصطلح "الجندر" الذي شهد صراعا محتدما حول تعريف هذا المصطلح، حيث أصرت الدول الإسلامية على تعريفه والأشارة إليه بالذكر والأنثى، بينما رفضت الدول الغربية هذا التعريف، وفي النهاية تم الاتفاق على عدم تعريف المصطلح، وإدرجه في قاموس مصطلحات الأمم المتحدة بأنه غير المعرف " The non definition of the term Gennder" ولكل دولة تختارالتعريف الذي تشاء.

ويدل الإرتباك في الترجمة على أن مصطلح "الجندر" من المصطلحات الرخوة التي تتركز فيها إشكالية المصطلح بأوضح صورها، فهو متحول الدلالة، وقابل للشحن والتفريغ من حمولته المفاهيمية لأي غرض أيديولوجي [13].

وفي محاولة لزرع مصطلح "الجندر" في العالم الإسلامي من قبل الحركة النسوية ترجم إلى اللغة العربية بصيغة "النوع الاجتماعي" بالإستناد إلى ماتوصل إليه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في اجتماع عدد من الخبراء في تونس عام 1995 [14]، ومن ثم ظهرت له ترجمة واضحة وهي "الشكل الثقافي والاجتماعي للجنسين" التي استخدمتها نسويات بارزات، وترجم أيضا لكلمة "الجنوسة"، وذلك باشتقاقه من الجذر الثلاثي (ج ، ن، س)، ولم يتح لهذا المصطلح القبول العام[15].

فمفهوم "النوع الاجتماعي أو الجندر" كهوية شعور الإنسان بنفسه وليس خلقته الذي خلق الله تعالى عليها، فإنه يحث على عدة مفاهيم منها:

1. التطبيع مع الشذوذ ومنح الشواذ القبول المجتمعي.
2. إدماج الشواذ في كافة مؤسسات الدولة.
3. منح الحماية للأشخاص والمنظمات الذين يجهرون بحقوق الشواذ.
4. مساواة الشواذ بالحقوق مع الأشخاص الطبعيين.

الفرع الثاني: النوع الاجتماعي ومعاداته لفطرة ونظام الزوجية

لقد ركز مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" على موقع المرأة وما تمثله نسبة النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي يكونان نصف إمكانياته، وإن المساواة بين الجنسين الذكر والأنثى، فضلا عن كونها حق أساسي من حقوق الإنسان، تكون المساواة أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، وعلاوة على ذلك ثبت أن تمكين المرأة يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وإن ما تعانيه النساء عامة من تمييز وعدم المساواة مع الرجل داخل الأسرة والمجتمع، وإن السعي إلى تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا هي مساوتها مع الرجل، ويؤكد على أن العلاقة التي نشأت بين الرجل والمرأة كانت على أساس اجتماعي، وسياسي، وثقافي، وديني وهي السبب الأساسي في ظهور الاختلافات بينهما، أي إنها اختلافات مصطنعة صنعها المجتمع وكرسها عبر تاريخه، وبما إن المجتمع الذي هو المرجع في صنع الفروق بين الذكر والأنثى والأدوار المنوطة بهما، يكون المرجع ذاته هو الذي بإمكانه تغييرها وإزالتها، وتعتقد النسوية إن سبب ماتعانيه المرأة من استضعاف وتمييز في سيطرة الذكور عليهن، لذلك ترى سيمون دي بوفورا "منذ نشأة الإنسانية أتاحت للذكور ميزاتهم البيولوجية أن يؤكدوا أنفسهم كسادة وحدهم وهم لم يتخلوا قط عن هذا الأمتياز [16]"، لذلك ووفق منظور هذه المفاهيم الغربية بدأت المعادات والحرب على فطرة ونظام الزوجية الذي يعد النواة الأولى لبناء الأسرة السليمة والكريمة.

ويترتب كذلك على هذا المفهوم إشعال العداء بين الجنسين وكأنهما متناقضان ومتنافران ويزج بالجنسين في صراع إثبات الذات بشكل فرادي متمحور حولها، وكما جاء في أوراق المؤتمر الدولي لتحديات الدراسات النسوية في القرن 21 الذي نظمه مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية في جامعة صنعاء في اليمن[17].

وإن نسوية ما بعد الحداثة ذهبن إلى أبعد من هذا، ففي فترة تسعينات القرن الماضي[18] بدأ الحديث عن قضايا لم يقوى الناس على مناقشتها من قبل، كموضوع الأنوثة، وامتدت التساؤلات إلى معنى الأنوثة ذاتها، وعن وجود تلك الفروق العضوية المميزة للرجال والنساء، وعما إذا كان من الممكن ارجاعها إلى عوامل بيئية وثقافية، وبالتالي تفقد أساسها [19] وتمردن حتى على الحقائق العلمية ورفضن[20] "أن يكون للهرمونات أي تأثير على سلوك الناس واختلاف الأنماط السلوكية بين الجنسين، ويرفضن مناقشة هذا الموضوع من أساسه، ويأبون حتى مجرد الاستماع إلى رأي العلم في ذلك، ويعتقدن أن المجتمع هو الأصل والأساس في خلق أو ايجاد هذه الفوارق وتعميقها وتثبيتها، وأن المهارات والكفاءات وأنفراد أحد الجنسين بأعمال معينة دون الجنس الآخر أمور يصعب تفسيرها وردها إلى الأسباب البيولوجية، وينبغي علينا أن لا نحاول تفسيرها في ضوء هذه الأسباب، لأنه معناه يؤدي إلى القضاء تماما على أي محاولة تقوم بها المرأة لتغير وضعها في المجتمع" [21]، بمنى أن الجندريات يعتقدن أن الفوارق الجنسية هي أساس المشكلة إذ لولا أن المرأة أضعف من الرجل، ولولا أنها مهيأة للنهوض بأعباء الأمومة، لما كان أساس تقسيم العمل على أساس نوع الجنس، ولم تنشأ عادة من العادات الخاصة الناشئة عن هذا التقسم.

المطلب الثاني: الرؤية القرآنية وفلسفة الجندر بالعلاقة الزوجية والأسرة

تنطلق فلسفة "الجندر" من تفكيك حقيقة الزوجية (ذكر/أنثى) من انكار وجود خصائص أنثوية وأخرى ذكورية، بمعنى أن هناك تداخل بين الجنسين وأنهما واحد، بل انكرت وجود فروق هرمونية وبيولوجية ينتج عنها فروقات سلوكية بين الجنسين، ما عدى الحمل والولادة، إن هذا الطرح يؤدي إلى الحديث عن جنس واحد في آن واحد، وهذا انكار صريح بينهما النفسي والبيولوجي، والأخطر انكار في الأدوار؛ في حين الرؤية القرآنية والتجربة الإنسانية تؤكد أنه (ليس الذكر كالأنثى)[22] .

ولذا فإن طرح مفهوم الجندر كبديل لمفهوم الجنس يهدف إلى التأكيد على أن جميع ما يفعله الرجال والنساء وكل ما هو متوقع منهم، فيما عدا وظائفهم الجسدية المتمايزة جنسيا، يمكن أن يتغير بمرور الزمن وتبعا للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة، ويعد الجندر بناء على ذلك اجتيازا لآخر الحواجز على طريق تحقيق العدالة بين الرجال والنساء؛ لأنه يشمل التحول في المواقف والممارسات في كافة المجتمعات.

لذا تعد أهم ركائز النظرية الجندرية هي: أباحة الشذوذ الجنسي، والخروج على نظام الأسرة، والدعوة إلى التبشير بمجتمع بشري جديد، وفي حقيقة الأمر إن حصيلة هذه الركائز هي مؤامرة على البشرية لتدمير الأسرة التي هي نواة المجتمع، أي بمعى ليس المعني فقط المجتمع الإسلامي، وإنما كل المجتمعات وبغض النظر عن ديانتها ومعتقداتها.

الفرع الأول: الرؤية القرآنية بزوجية الإنسان بالعلاقة الزوجية

إن القرآن الكريم يتناول قضية الإنسان في إطار الرؤية الكلية لمسيرة الإنسان ورسالته في الحياة حيث قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [23]، ومن قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [24]، حيث إن قضية زوجية الإنسان لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إطار التكامل بين الرجل والمرأة، ويحقق هذا التكامل المقصد الرسالي لتحقيق ديمومة الحياة بالعمران والاستخلاف بتحقيق مقاصد جزئية تتمثل في حفظ النسل باعتباره غاية من غايات الوجود الإنساني التي تضمن له البقاء والاستمرار، وهو مقصد من مقاصد الشريعة الاسلامية، وبخلاف ذلك من أفكار يعد تهديدا حقيقيا للنسيج المجتمعي بصورة عامة والنسج المجتمعي العربي والإسلامي بصورة خاصة، والذي يعتمد الأسرة بشكلها الطبيعي ووظائف أفرادها الفطرية نواة متماسكة حاملة له مما ينذر بخلاف ذلك إلى مخاطر تفكيك الأسرة التي تعد من آخر الحصون التي يتفاخر بها المسلمون على الغربيين وبإحداث هوة خطيرة بين الجنسين لتقوم العلاقات بينهما على التناقض والتصادم بدلا من التكامل من خلال فهم كل جنس خصائصه وقدراته ومهامه.

الفرع الثاني: فلسفة الجندر وعلاقة الأسرة

إن قصة الأسرة في القرآن الكريم بدأت مع بداية الخلق في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ، وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا ونِسَاءً واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[25]، فالأسرة في القرآن الكريم تقوم على الزوجية الإنسانية (ذكر/أنثى) التي أصلها من نفس واحدة، وهذا يعني أن الأنوثة من النفس الواحدة وهي من النفس الأولى فطرة وطبعا خلقها الله لتسكن للذكور وتكون زوجا لها، وليبث منها رجالا كثيرا ونساء، فلا فارق في الأصل والفطرة، وإنما الفارق في الاستعداد والوظيفة [26]

وبين القرآن الكريم طبيعة العلاقة الزوجية التي تربط الزوجين (الذكر/الأنثى) من حيث السكن والمودة والرحمة في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [27]، وأقر مبدأ الزوجية وأعتبرها سنة من سنن الله في الخلق والتكوين، وهي سنة عامة على جميع خلقه ولا يشذ عنها الإنسان والحيوان ولا عالم النبات حيث جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [28]، وهذه الفطرة الزوجية التي تنشأ من خلال العلاقة الزوجية الشريعية بين الذكر والأنثى والتي جعل الله عز وجل فيهما صفات تبادلية نفسية وعقلية وجسمية واجتماعية تتوافق مع الأدوار البيولوجية لكل منهما، وأن تستقر روحين لبعضهما وتهدأ في طمأنينة وتوادد فذلك من أعظم آيات الله وتجلياته في الوجود وفي فطرةِ البشر؛ فما من نفس بشرية سليمة إلا وتتجاذبها ذاتيتها تسوق خطاها لنفس جعلها الله وثيقة الصلة بقطبها الآخر فتتآلف الذوات وتتراحم وتفتدي بعضها.

ووفقا لمفهوم الجندر ولكتاب "الأسرة وتحديات المستقبل" الصادر من مطبوعات الأمم المتحدة فان الأسرة يمكن تصنيفها الى 12 شكلا ونمطا، ومنها أسر الجنس الواحد؛ أي أسر الشواذ، وتشمل أيضا النساء والرجال الذين يعيشون معا بلا زواج، والنساء اللآتي ينجبن الأطفال سفاحا، ويحتفظن وينفقن عليهم، ويطلق على هذا التشكيل أسم الأسرة ذات العائل المنفرد، وتسمى الأم بـ (الأم المعيلة)، وهذا التغير في شكل الأسرة يعني فيما يعنيه ضمن النسق الجندري تغير الأنماط الوظيفية المعهودة للأب والأم في الأسرة [29]، لذلك ظهرت أفكار معظم الدول الغربية بتبني فكرة إن الجنس البشري لا يقتصر على الرجل والمرأة، وهناك هويات جنسية أخرى، وقد تعددت الدراسات المختصة بهذا الشأن من الهويات الجنسية، مثل: (امرأة تقيم علاقة جنسية مع امرأة مثلها، والرجل يقيم علاقة مع رجل مثله، ومزدوجي العلاقة الجنسية الذين يقيمون علاقات جنسية مع الأثنين، والمتحولين جنسيا).

الفرع الثالث: دور التشريع في بيان فلسفة النوع الاجتماعي

جاء المصطلح "الجندر" في المادة الخامسة من سيداو، وطالبت هذه المادة بتغيير الأنماط الاجتماعيَّة والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة؛ بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية، ولا بد في الحديث عن تعريفات مفهوم الجندرة من التفريق الدقيق بين الجنس والجندر "النوع الاجتماعي"؛ حيث يشير مصطلح "الجندرة" إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثرا بالقيم السائدة، بينما يقتصر مصطلح "الجنس" (Sex) على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، ويتسم بالجبرية كون الفروق الجسدية بين الرجل والمرأة فروق ثابتة وأبدية، ويتمتع مصطلح "الجندر" بكونه مفهوما ديناميا؛ إذ تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتا كبيرا بين ثقافة وأخرى ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى في إطار الثقافة نفسها، فالعرق، والطبقة الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والعمر، عوامل تؤثر على ما يعتبر مناسبا للنساء من أعمال [30].

وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هو عمل غير مكتمل في عصرنا، وأكبر تحد لحقوق الإنسان في العالم، كما أن موقع الأمم المتحدة يشير إلى أن الفرق الأساسي بين "النوع الاجتماعي

(الجندر)" و"النوع الجنسي (الجنس)" هو أن الجنس يشير إلى الخصائص البيولوجية الذكرية أو الأنثوية، بينما يشير النوع الاجتماعي إلى "توقعات المجتمع" من الفرد، وفقا لجنسه، والتي "تتباين بين مجتمع وآخر، كما إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ترى من الأهمية بمكان إنهاء الأشكال المتعددة للعنف بين الجنسين وضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد والصحة والموارد الاقتصادية والمشاركة في الحياة السياسية لكل من النساء والفتيات والرجال والفتيان، وأنه من الضروري تحقيق تكافؤ الفرص في الوصول إلى الوظائف والمناصب القيادية وصنع القرار على جميع المستويات [31]

تبدو حجة الجندر واتفاقية "سيداو" ضعيفة ومخادعة وهي تتلاعب بالوعي، عندما تريد أن تضفي أهمية إنسانية عالمية على دور المساواة بين الرجل والمرأة في تحقيق السلم العالمي، حيث إن الثقافة المستهدفة بالتغيير(العادات العرفية، الأدوار النمطية) هي ثقافة البلدان والمجتمعات غير الغربية، لا بل إن مرجعية التغيير التي تستند إليها الأمم المتحدة، والجمعيات النسوية التي تعمل معها، في رفض الدور الأمومي، أو تهميشه، وفي قبول المثلية، مثل"حق في الاختلاف"، وفي الدعوة إلى نموذج الأسرة من الجنس نفسه (رجلين أو امرأتين) وتجاوز شكل الأسرة "التقليدي" الذي عرفته البشرية منذ ملايين السنين، هي مرجعية النموذج الثقافي والمجتمعي الغربي الذي يعيش اليوم فعليا تجربة الأسرة من جنس واحد، وقد بدأ تغيير التشريعات القانونية، ومناهج التعليم في المدارس الإبتدائية والثانوية في كثير من البلدان الغربية، لتصبح أكثر تقبلا للصورة غير النمطية عن العلاقات بين الجنسين، ولتقبل صورة الزوجين من جنس واحد، ففي كندا على سبيل المثال بدأ اعتماد مناهج التربية الجنسية في بعض المدارس في "كيبك" (Quebec) في مرحلة الروضات للعام 2016-2017، حيث يتعلم الأطفال كيفية التلقيح التي تؤدي إلى الولادة، وصولا إلى التعرف على مختلف أشكال العائلة: النواتية، الفردية (شخص واحد) والعائلة من جنس واحد، والعائلة بالتبني، وتشير الإحصاءات في كندا في هذا الإطار إلى أن نسبة الزواج من الجنس نفسه بلغت ثلاثة من كل عشر زيجات عام 2011، وهي ضعف النسبة التي كانت عام 2006 [32].

وفي فرنسا وبلدان الأتحاد الأوروبي، يجري النقاش لتحديد السن المسموح بها للعلاقات الجنسية، تحت عنوان ما يسمى النضج الجنسي (Maturite' Sexuelle)، والمقصود بذلك السن التي لا يعاقب عليها القانون إذا حصلت العلاقة الجنسية، وتختلف التقديرات بين بلد أوروبي وآخر لتحديد هذه السن فهي تتراوح بين 12 و16 سنة، أي يمكن ممارسة العلاقة الجنسية في سن 12 سنة من دون اعتبار الأمر إعتداء (علاقة مع قاصر) على المستوى القانوني، وقد سبق لإسبانيا أن اقرت عام 2015 هذه السن ب 12 سنة، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة، أما في بلجيكا والنمسا وإيطاليا وألمانيا فهي 14 سنة، وفي الدانمارك 15، وفي بريطانيا وسويسرا 16 سنة، ولا يزال النقاش والأخذ والرد بين الدوائر القانونية وجمعيات حماية الأطفال مستمرا حول التمييز بين الرضا بهذه العلاقة وبين فعل الاغتصاب والاعتداء [33]، أما الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون من جهته، فقد اقترح سن 15 للقبول القانوني بالعلاقة الجنسية [34].

إن الترويج لمثل هذا النموذج الغربي، ومحاولات فرضه في المجتمعات العربية والإسلامية عبر اطروحات مثل المساواة، والأسرة من جنس واحد، والتمكين الجنسي والاقتصادي، والسياسي للنساء والفتيات، وتغيير وظائف الأنوثة والذكورة، هو تعد مباشر على ثقافة شعوب هذه المجتمعات، وهو استخفاف برؤيتها الخاصة للأسرة، والمرأة، والأمومة التي تختلف بل تتناقض جوهريا مع رؤية الجندر، فمثل هذه الثقافة تلتزم، من منظور ديني وأخلاقي، الشكل الوحيد والتقليدي للأسرة، وتعظم من شأنها، وتؤكد أولويتها في المجتمع، وترفض المثلية، وتقدس الدور الأمومي، وتعتبره طريقا إلى الجنة التي يسعى المؤمن إلى الفوز بها، إن التغيير الذي يريد "الجندر" أن يفرضه من خلال مواثيق الأمم المتحدة ليس سوى عودة غير مباشرة إلى رسالة الغرب الحضارية المزعومة في "تمدين الشعوب المتخلفة" التي برر بها حملاته العسكرية لاحتلال بلدان العالم في القرن التاسع عشر، إنها عمليا عودة إلى الماضي وليست دعوة إلى المستقبل، وإنها التجربة الغربية التي فككت الأسرة، وشجعت المساكنة والمثلية وعدم الإنجاب، والعلاقات في سن مبكرة بين الجنسين [35].

وإن التحولات التي حصلت في الغرب تجاه قضية المرأة وأدت إلى أفكار سيداو والجندر كانت نتيجة تغيرات عميقة في بنية المجتمع الأوروبي، وفي توجهاته الفكرية والفلسفية، وفي تطلعاته الاجتماعية والسلوكية، لقد كانت تلك التحولات كافة نتيجة مباشرة لتلك القطيعة التي حصلت مع الدين (الكنيسة) في القرن الثامن عشر، والتي باتت معها الحرية الفردية مقدسة لا تخضع لأي ضوابط دينية أو أخلاقية، وعلى مستوى البعد الداخلي صارت تلك الرغبة والحاجة إلى بديل عن الدين هي الوجه الأبرز في المقاربات المعرفية والعلمية في غياب الدين، ومن هذه التحولات ظهرت بعض المجالات الدراسية مثل الدراسات الثقافية والدراسات ما بعد الاستعمارية، والدراسات النسوية [36].

ومن الملاحظ أن الهيئات والمنظمات الدولية هي من تروج لتلك السلوكيات المنحرفة وتدعمها، ففي خطاب تاريخي عن المساواة بين الشواذ جنسيا في نيويورك عام 2010، طالب (بان كي مون الأمين

العام للأمم المتحدة) باتخاذ كل التدابير من أجل التصدي للانتهاك والتمييز ضد الشواذ جنسيا، حيث جاء في الخطاب"إننا كرجال ونساء من أصحاب الضمائر نرفض التمييز عموما، ولا سيما التمييز القائم على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسانية، وعندما يكون هناك توتر بين المواقف الثقافية وحقوق الإنسان العالمية، يجب أن تفوز حقوق الإنسان"، وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة عام 2004م، اعتراف رسمي بالشذوذ وحماية حقوق الشواذ، والسعي لقَبولهم مِن قبل المجتمع، وعد ذلك تعبيرا عن المشاعر، ودعما لتعليم الممارسة الجنسية بمختلف أشكالها الطبيعية والشاذة.

ويعد الجندر نتاج حماية الديمقراطية لحاضرة أوربا المعاصرة في فرض عقائد مخالفة لفطرة تنكرها الشرائع السماوية وكذلك جمهور شعوبهم منها (الشذوذ الجنسي) الذي سموه (المثلية الجنسية) ومنها فلسفة (الجندر) وحتى الأفكار التكفيرية، فقد عرفوا الأسرة بفرد واحد أو علاقة فردين من جنس واحد وجعل المرأة حرة في جسدها، وهي عقيدة وأفكار اجتثاثية للإسلام أرضا وعقيدة بأستمرار هيمنة الفكر الوضعي على العالم بصيغة شيء من الحق يراد به باطل، فضلا عن سعي المنظمات الدولية بدأب لفرض رؤيتها المتعلق بالمصطلح في أوساط المؤسسات النسوية العربية رغم أن المجتمع العربي حمال أنساق اجتماعية وثقافية وحضارية مختلفة عما هي عليه في البيئة الحاضنة للمصطلح والمتبنية لرؤاه، واستشراء المفهوم في نسيج المجتمع العربي وداخل المنظمات العربية النسوية وغيرها .

ولكل ما تقدم، فإن كل هذه الانحرافات اللاأخلاقية الاجتماعية تبيت لنا كانت قاصرة على المجتمع الغربي، إلا أنها عرفت انتشارا واسعا بمجتمعاتنا العربية الإسلامة، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الظاهرة أو القبول التام الموجود في المجتمعات الغربية، غير أننا نشهد حالة سلبية بدأت تطفو على السطح في عالمنا العربي الإسلامي؛ إلا وهي استخدام مصطلحات عديدة ذات مضامين وسلوكيات منحرفة اجتماعيا يجمعها مصطلح مثل "الجندر" أو ما يطلق عليه عربيا "النوع الاجتماعي" من خلال وضع هذا المصطلح عند تعبئة البيانات الشخصية (استمارة، أو طلب تسجيل ...) في مؤسسات تلك الدول لتحديد الهوية الجنسية، حيث توضع كلمة "النوع الاجتماعي" بدلا مما كان يكتب سابقا كلمة (الجنس): أي ذكر أو أنثى، وحسنا فعلت المحكمة الاتحادية العليا العراقية عندما نظرت بالدعوى المرقمة (326/اتحادية/2023) في 2024/2/26 عندما حكمت بالطعن بعدم صحة فقرات (أولا/1/ب) و(ثانيا/1/أ، ب،د) و(ثانيا/2/ب) من المادة (9) من تعليمات تشكيل دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومهامها رقم (2) لسنة 2022، التي تشير إلى استعمال مصطلح "النوع الاجتماعي" حيث بينت المحكمة في حكمها:

إن "الفقرة (أولاً /1/ ب) من التعليمات آنفة الذكر نصت على أنه (أولاً): دائرة تمكين المرأة العراقية وتتكون من الأقسام الآتية:

1- قسم التنمية المجتمعية ويتألف من شعبتين هما:- ب/ شعبة النوع الاجتماعي، أما الفقرة (ثانيا/1 / أ، ب، د) منها فنصت على أنه (ثانيا): 1- قسم التنمية المجتمعية ويتولى المهام الآتية:

أ ـ التنسيق مع شعب ووحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية ومكاتب المرأة في المحافظات.
ب ـ إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الحكومية لتحقيق مبادئ العدالة و الإنصاف في عملية التنمية.
د ـ دراسة الأثر لبرامج التنمية الاجتماعية المطبقة وضبط الإجراءات الكفيلة لتحقيق مخططات وبرامج العمل الحكومي في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي وتقديم تقارير دورية بذلك ومتابعة تنفيذها بالتنسيق بينه ودوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء)".

وأن "الفقرة (ثانيا/2/ب) نصت على أنه (ثانياً : 2- قسم حقوق المرأة ويتولى المهام الآتية: ب ـ متابعة تنفيذ الخطط والستراتيجيات الوطنية المقرة المتعلقة بالنوع الاجتماعي)" ،لافتة إلى أن "الحكم صدر بالاتفاق باتا وملزما لكافة السلطات".

الخاتمة

بعد أن إنتهينا من موضع بحثنا الموسوم (مفهوم النوع الاجتماعي وصراع الجنسين وفق منظور التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية) فان هناك بعض الاستنتاجات، والتوصيات التي ترشحت إلينا في البحث، نوجزها كالآتي:

الاستنتاجات

1- النوع الاجتماعي أو الجندر، هومصطلح لنتاج تصورات وأفكار لباحثات نسويات غربيات نشأنه وترعرعنه في الغرب، هذه الأفكار متعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثى لنفسها وللذكر، بإلغاء الفروق البيولوجية بين الذكر والأنثى باعتبار إن الإنسان يولد حياديا لا ذكر ولا أنثى وإن المجتمع والدين والثقافة هو الذي يخلق منه الصفات الذكورية أو الأنثوية، والحديث عن جنس ثالث "الجندر".
2- فلسفة الجندر تكمن في خطورتها من كونها تتنافى والفطرة التي خلق الله تعالى بها الإنسان (الرجل/ المرأة)، فإنها تعد

الأنوثة والذكورة بالمعنى العضوي منفصلة عن البنية النفسية والأدوار المكتسبة عند الأفراد، وتعتبر التربية والمجتمع هما العاملان الحاسمان في تكوين النفسية الأنثوية أو الذكورية بغض النظر عن الطبيعة البيولوجية، وكل تلك الأنواع من الشذوذ يجمعها مصطلح النوع الاجتماعي وهي (الشاذون، السحاقيات، مغتصبي الأطفال، مجهولوا الهوية، ممارسو الجنس مع الحيوانات، ...الخ).

3- إن الرؤية التوحيدية للمرأة والأسرة تتوخى الحفاظ على النسل البشري من خلال خلق الله تعالى لجنسين مختلفين هما، الرجل والمرأة؛ والتأكيد على أن الزوجية سنة من سنن الله الحاكمة في الكون، وفطرة إنسانية وضرورة بيولوجية تضمن استمرار النوع الإنساني، لذلك أكدت الآيات القرآنية المباركة على أن الله تعالى فرض أدوارا واستعدادات مختلفة ومتنوعة للرجل والمرأة، تتيح لكل منهما ممارسة واجباته، وإن الأدوار المنوطة بالرجل والمرأة في الشريعة الإسلامية تهيء لاستعدادات ومواهب خاصة، بحيث يمكن تحقيق حالة من التوازن في معالجتها لقضايا المرأة وأوضاعها، وذلك عن طريق ضبط عناصرها الثلاثية، القيم (الأدوار)، المواصفات (الاستعدادات)، الأحكام (الشريعة).

المقترحات

1. حظر إقامة الدورات والندوات والفعاليات وكل مايروج أو يستعمل مصطلح (النوع الاجتماعي أو الجندر) داخل مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية حفاظا على الأسرة وتماسك المجتمع من الإنهيار.
2. محاربة ومنع الاجندات الخارجية من نشر الشذوذ الجنسي والإنحراف اللاأخلاقي لتدمير المجتمعات، مع إغلاق جميع المنظمات بكل مسمياتها التي تروج لانشطتها في مجال المثلية الجنسية أو تدافع عن حقوق مجتمع الميم سواء بإصدار أوامر قضائية أو اعداد مشروعات قوانين تحظر الترويج للمثلية الجنسية.
3. مراقبة الأعلام من خلال منع الترويج وحضر استخدام مصطلحي النوع الاجتماعي أوالجندر واستبدال مصطلح المثلية الجنسية بـ (الشذوذ الجنسي) لرفع الإلتباس بمضمون المعنى، وحظر جميع المواقع وعلانات الجنسية الاباحية من الهواتف الذكية المتوفرة في المنزل، والتأكد من سلامة الأفلام والمسلسلات والبرامج من أي محتويات تروج للمثلية الجنسية.
4. تكثيف البرامج والمحاضرات حول موضوع المرأة والرجل مع التركيز على قيمة الأنوثة والرجولة ودورهما في تنشئة الأسرة السليمة لأعداد الأجيال الصالحة في المجتمع.

الهوامش

(1) آن أوكلي، كاتبة وأستاذة جامعية في علم الاجتماع، بريطانية من مواليد 1944ومن أشهر مؤلفتها (الجنس والنوع والمجتمع)، الذي سعت فيه للخروج عن الصيغة الاعتيادية لمنظومة الأسرة وروجت لأنماط أسرية جديدة من جنس واحد.

(2) سيمون دي بوفورا، كاتبة ومفكرة فرنسية، ناشطة وسياسية ولها تأثير في النسوية والوجودية النسوية أشهر مؤلفتها (الجنس آخر) وهو عبارة عن تحليل مفصل حول اضطهاد المرأة ونص تأسيسي للنسوية المعاصرة، ولدة عام 1908 وتوفية عام 1986.

(3) ينظر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml

(4) ينظر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة:-https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml :

(5) أمل بنت عائض الرحيلي، مفهوم الجندر واثاره على المجتمعات الاسلامية، دراسة نقدية تحليلية في ضوء الثقافة الاسلامية، ط1، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض، 2016، ص 64.

(6) سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، ترجمة: ندى حداد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 61.

(7) عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الانسان، ط4،، دار الفكر، لبنان، 2010، ص 64.

(8) مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2001، ص4.

(9) هالة كمال، وآية وسام، النسوية والجنسانية، ترجمة عايدة سيف الدولة، سلسلة ترجمات نسوية، ط1، العدد السابع، مؤسسة المرأة، 2016، ص 29.

(10) ينظر: موقع باحثات لدراسات المرأة:https://bahethat.com

(11) ينظر: آتفاقية "سيداو" الفقرة التمهدية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

(12) ينظر: الفقرة (19) من المادة (14) من وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994.

(13) ينظر: وثيقة مؤتمر بكين الدولي عام 1995.

(14) خالد عبد العزيز السيف،إشكالية المصطلح النسوي دراسة دلالية مصطلح "المساواة"، "الحجاب"، "التمكين" أنموذجا،ط1، الدار العربية للطباعة، 2016، ص 44.

(15) ينظر: موضوع ، معايير الجندرة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، 1995، موقع شبكة المرأة السورية: https://swnsyria. org

(16) سعاد جوزيف واخرون، موسوعة النساء والثقافة الاسلامية، كلمة الترجمة: هالة كامل، دار بريل، بوسطن، 2003، ص 16.

(17) سيمون دي بوفوار، المصدر السابق، ص 61.

(18) ينظر: تقريرالمؤتمر الدولي لتحديات الدراسات النسوية في القرن 21 الذي نظمه مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية في جامعة صنعاء في اليمن.

(19) خالد عبد العزيز السيف، المصدر السابق، ص 58.

(20) مجلة عالم الفكر، المجلد/9، العدد/4، 1979، ص 10: https://ia802905.us.archive.org

(21) سورة آل عمران: الآية 36.

(22) فضيلة تركي، وسميرة خزار، الجندر والاشتباك مع ركائز الأسرة ، مقاربة مقاصدية، مجلة الشهاب، المجلد/7، العدد/2، 2021، ص 293.

(23) سورة البقرة: الآية 30.

(24) سورة الحجرات: الآية 13.

(25) سورة النساء: الآية 1.

(26) سيد قطب، في ظلال القران، دار الشروق، القاهرة، 2023، ص 574.

(27) سورة الروم: الآية 21.

(28) سورة الذاريات: الآية 49.

(29) ينظر: كتاب "الأسرة وتحديات المستقبل" الصادر من مطبوعات الأمم المتحدة في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة:-https://www.un.org/ar/gender inclusive-language/guidelines.shtml :

(30) ينظر: المادة الخامسة من اتفاقية سيداو لسنة 1995.

(31) أجمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 تموز/يوليه 2010، على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويدمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- هيئة الأمم المتحدة للمرأة - أربع وكالات ومكاتب دولية وهي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، شعبة النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وللمزيد ينظر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: .https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml :

(32) Recensement de la population de 2011,:Familles,menages,etat matrimonial.type de construction residentielle,logements collectifs",Le Quotidien,le mercredi 19 Septembre 2012'recensement de 2011,Portrait des Familles et situations des particulers dans les menages au Canada.

(33) Cidj.com infojeunesse 19/3/2019. and ,France 24 14/11/2017. And Le Figaro 3/8/2018.

(34) Franceinfo 27/11/2017.

(35) infojeunesse 19/3/2019.

(36) حسين كتشويان نيان، معرفة الحداثة والإستغراب، حقائق متضادة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت 2016 ص176-177.

المصادر

- **القران الكريم**

أولا: الكتب العربية

- أمل بنت عائض الرحيلي، مفهوم الجندر وآثاره على المجتمعات الإسلامية، دراسة نقدية تحليلية في ضوء الثقافة الإسلامية، ط1، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض، 2016.
- حسين كتشويان نيان، معرفة الحداثة والإستغراب، حقائق متضادة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت 2016.
- خالد عبد العزيز السيف،إشكالية المصطلح النسوي دراسة دلالية مصطلح "المساواة"، "الحجاب"، "التمكين" أنموذجا،ط1، الدار العربية للطباعة، 2016.

- سعاد جوزيف وآخرون، موسوعة النساء والثقافة الإسلامية، كلمة الترجمة: هالة كامل، دار بريل، بوسطن، 2003.
- سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، 2023.
- سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، ترجمة: ندى حداد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الانسان، ط4،، دار الفكر، لبنان، 2010.
- فضيلة تركي، وسميرة خزار، الجندر والإشتباك مع ركائز الأسرة، مقاربة مقاصدية، مجلة الشهاب، المجلد/7، العدد/2، 2021.
- مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2001.
- هالة كمال، وآية وسام، النسوية والجنسانية، ترجمة عايدة سيف الدولة، سلسلة ترجمات نسوية، ط1، العدد السابع، مؤسسة المرأة، 2016.

ثانيا: المصادر الاجنبية

- Recensement de la population de 2011,:Familles,menages,etat matrimonial.type de construction residentielle,logements collectifs",Le Quotidien,le mercredi 19 Septembre 2012'recensement de 2011,Portrait des Familles et situations des particulers dans les menages au Canada.
- Cidj.com infojeunesse 19/3/2019. and ,France 24 14/11/2017. And Le Figaro 3/8/2018
- Franceinfo 27/11/2017.

ثالثا: الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات: .

- اتفاقية "سيداو" الفقرة التمهدية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1995.
- الفقرة (19) من المادة (14) من وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994.
- وثيقة مؤتمر بكين الدولي عام 1995.
- تقريرالمؤتمر الدولي لتحديات الدراسات النسوية في القرن 21 الذي نظمه مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية في جامعة صنعاء في اليمن.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2001، ص4).

رابعا: الأحكام القضائية:

- قرار المحكمة الاتحادية العليا العراقية بالدعوى المرقمة 326/اتحادية/2023 في 2024/2/26

خامسا: المواقع الالكتروني:

- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: .https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: .https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml :
- الموقع الإلكتروني باحثات لدراسات المرأة:https://bahethat.com
- معايير الجندرة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، 1995، موقع شبكة المرأة السورية: https://swnsyria. org
- مجلة عالم الفكر، المجلد/9،العدد/4،1979، ص10: https://ia802905.us.archive.org
- كتاب "الأسرة وتحديات المستقبل" الصادر من مطبوعات الأمم المتحدة في الموقع 7- الإلكتروني للأمم المتحدة: .https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml :
- أجمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 تموز/يوليه 2010، على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويدمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- هيئة الأمم المتحدة للمرأة - أربع وكالات ومكاتب دولية وهي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، شعبة النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وللمزيد ينظر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: .https://www.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml :